# محمد حمدينو

فى بداية خمسينيات القرن الماضى وتحديداً بين عامى ١٩٥٣و ١٩٥٥ كانت مصر تعيش زمناً صعباً. وكانت المطاردات ضد الشيوعيين، خاصة أعضاء «حدتو» لا تتوقف. لكن الدقهلية كان لها وضع خاص ففيها تنظيم قوى ومنتشر. وفيها المستشار ناهيد أبو زهرة وكان رئيساً للنيابة العسكرية بالدقهلية وكان أيضاً عضواً فى «حدتو» وعبر رفيق آخر هو الدكتور محمود الخفيف وكان يمتلك صيدلية فى ذات مسكن أبو زهرة بشارع المدير بالمنصورة، كانت قوائم المطلوب القبض عليهم تتسرب إلى مسئولى «حدتو» فيهرب من يهرب وينظف منزله من الأوراق السرية من لا يستطيع الهروب.

* * *

ولأن القصص عديدة وجميلة فقد طلبت من الزميل محمد حمدينو أن يكتب واحدة منها، فكتب ما يلى

«فى أحد أيام يناير ١٩٥٤، وفى الرابعة ظهراً، رن جرس الهاتف فى مكتب إدارة الشئون القانونية لشركة السكك الحديدية الفرنساوية المملوكة للمليونير جوزيف كافورى، وكنت أعمل كموظف إدارى بالمكتب. وكان على التليفون الزميل شوقى عماشة وهو من أسرة ثرية من بين ممتلكاتها شادر للأخشاب فى شارع سيدى عبد القادر يشرف عليه هو شخصياً. وكان عضواً معنا فى لجنة قسم المنصورة لتنظيم حدتو. ودون مقدمات طلب أن أمر عليه الآن للأهمية. وخلال ربع ساعة كنت أمامه ووجدته، وعلى غير عادته، قلقاً ومتوتراً، وهو المشهور بالهدوء والرزانة، وبسرعة قال إننا سنواجه كارثة كبرى، حيث إن المباحث العامة تقدمت منذ وقت وجيز بمذكرة لرئيس النيابة العسكرية قالت فيها إن مصطفى البكرى العضو فى تنظيم حدتو (بالمناسبة كانَ مسئول الاتصال فى لجنة القسم) قد سافر إلى طنطا لإحضار كمية من المطبوعات الحزبية التى سيتم توزيعها على الخلايا فى مناطق الدقهلية ودمياط. وأضافت مذكرة المباحث أن أحد رجالهم يتابع مصطفى فى

سفره وعودته فى القطار الذى يصل إلى محطة المنصورة فى السابعة مساء، وطلبوا الإذن بضبطه فى كمين أعد له على محطة سكة حديد المنصورة ـ وبعد نقاش قصير اتفقنا أن أقوم أنا بمحاولة إنقاذ الوضع، واختمرت فى ذهنى خطة عمل. وتتضمن مقابلة القطار فى منتصف المسافة بين طنطا والمنصورة وإنزال مصطفى من القطار بأى وسيلة قبل وصوله إلى الكمين وبعدها أتصرف فى المطبوعات الموجودة معه بإلقائها من نافذة العربة إلى الترعة المجاورة لشريط السكك الحديدية وبذلك يتم إفشال كمين المباحث العامة.

تركت شوقى عماشة، وبعد أن كان قلقاً على مصطفى أصبح الآن شديد القلق على أيضاً فالمهمة خطيرة ونجاحها بالغ الصعوبة. وتوجهت بسرعة لموقف السيارات واستأجرت سيارة أجرة طلبت من قائدها توصيلى بسرعة لمدينة سمنود وهى فى منتصف المسافة بين طنطا والمنصورة وأوصلنى السائق لمحطة السكة الحديد وانتظرت بعض الوقت على الرصيف فى انتظار القطار، وما إن وصل حتى صعدت للقطار وبدأت البحث من العربة الأولى حتى وصلت للعربة السابعة وفيها وجدت مصطفى جالساً وفوقه على الرف ثلاث كرتونات من الحجم المتوسط ويجلس أمامه مرشد المباحث، وللأسف كان طالباً فى مدرسة الصنائع التى كان مصطفى ملتحقاً بها.

فوجئ مصطفى بى لكننى ومن خلف ظهر المرشد أشرت إليه بيدى وفهم الإشارة. وكان لا بد من اختراع قصة لتغطية الموقف وبصوت عال قلت له إن "خالتك ومعاها أولادها موجودة فى العربة الأولى روح ساعدها لأن معها شنط كثيرة"، وبالفعل قام مصطفى متوجهاً للعربة الأولى وأخبرته بما يحدث وهو يمر بجوارى وطلبت منه النزول من القطار فى المحطة التالية والعودة إلى المنصورة بمواصلة أخرى وبعيداً عن محطة المنصورة.

وعندما ابتعد مصطفى قليلاً تبعه المرشد عن بعد، وهنا كانت فرصتى حيث قمت وبسرعة بحمل الكراتين واحدة بعد أخرى وتوجهت بها لدورة المياه ولحسن الحظ كانت قريبة من مقعد مصطفى وألقيت بها من الشباك وتمزقت الكراتين وتناثر ما بها. وظللت فى القطار حتى وصل لمحطة المنصورة وبمجرد وقوفه شاهدت مجموعة كبيرة من رجال المباحث وقد أحاطت القطار. لكنهم لم يجدوا مصطفى ولا ما كان معه. وقد أحدثت هذه الواقعة صدمة شديدة لدى المباحث وظلوا لفترة فى حيرة وبحث وتحقيقات عن كيفية هروب الصيد بعد أن كان فى أيديهم. ومن جانبنا قمنا باستغلال ما حدث ونشرنا شائعة

رددناها فى أماكن المرشدين فحواها أن المخبر مصطفى أبو شنب، وكان مشهوراً بشراسته، هو الذى أبلغنا عن الكمين مقابل مبلغ دفعناه له، وانطلت الشائعة على القيادات الأمنية وصدر قرار باستبعاده من العمل فى المباحث. لكن المباحث لم تسكت على الهزيمة، وبعد استجواب قاس للمرشد أدلى بأوصافى وما حدث بينى وبين مصطفى.

ونظراً لكثرة تحركاتى ومحدودية المدينة. فقد استطاعت المباحث الوصول إلى، وكان لا بد لهم من الانتقام منى. وكانت الفرصة المتاحة لهم فى الانتقام هى أثناء وجودى بمنزلى فى دكرنس خلال ليلة الجمعة التى كنت أقضيها هناك، وعن طريق ضابط المباحث الجنائية. اليوزباشى عبد المجيد العدوى رئيس مباحث دكرنس وكان يحمل حقداً شديداً لى بعد أن تلقى توبيخاً قاسياً من رؤسائه أكثر من مرة نتيجة قيامى وعدد من الزملاء بالكتابة على جدران المبانى فى دكرنس خصوصاً مبنى مركز البوليس بعبارات تندد بالحكم العسكرى والدكتاتورية العسكرية.

وتكرر ذلك عدة مرات. وبعد مضى أسبوعين على واقعة القطار فوجئت أثناء وجودى بمنزلى ليلة الجمعة بحملة ضخمة يقودها العدوى اقتحمت المنزل وعاثوا فيه فساداً لكنهم لم يعثروا على أى شىء ورغم ذلك أصر على القبض على، وكنوع من الانتقام منى منعنى من ارتداء ملابسى ووضع القيود فى يدى، وأخرجنى من المنزل حافى القدمين بالبيجاما لأخوض فى الأوحال لأنها كانت ليلة ممطرة بشدة. ولحظى السيئ كان الذى أصدر الأمر بالتفتيش وكيل النيابة العسكرية الثانى سليم عبد الله (إذ كان المرحوم ناهيد أبو زهرة فى إجازة لعدة أيام). وبعد نقلى لمبنى المباحث العامة فى المنصورة فوجئت بهم يعرضون أمامى كمية من المطبوعات الشيوعية إدعوا أنها كانت فى منزلى، وعندما اعترضت واتهمتهم بالتلفيق قال لى مفتش المباحث العامة (إنت عايز تبوظ شغلنا ونسيبك)، وكان هذا دليلاً على ارتباط ما يحدث بواقعة القطار، وتبين أن هذه المطبوعات من البقايا التى عثروا عليها بجوار شريط القطار فى واقعة مصطفى. وبعد ذلك صدر قرار النيابة بحبسى حبساً مطلقاً، وتوجهت بعدها لسجن المنصورة العمومى، وفى السجن كنت أعامل معاملة قاسية عقاباً على واقعة القطار، واعتدى على بالضرب عدة مرات وكسرت ذراعى وتقدمت بطلب للنيابة بإعادة معاينة منزلى.

وبالفعل قام وكيل النيابة بمعاينة سطح المنزل وأثبت أن المكان المدعى وجود المطبوعات

به لو كان الأمر صحيحاً لغرقت فى مياه الأمطار. وأكد ذلك تقرير من هيئة الأرصاد الجوية طلبته النيابة طبعا بإيعاز من الرفيق ناهيد رئيس النيابة العسكرية، وأكد التقرير أن يوم الضبط كان يوماً شديد المطر واستمرت الأمطار لعدة أيام، وهكذا ثبت للنيابة أن التهمة ملفقة، وخلال عشرة أيام صدر القرار بالإفراج عنى فوراً. وفى مبنى المباحث العامة كانت هناك حالة من الغضب للإفراج عنى. وهددنى المفتش بأن الأمر سيتكرر معى إذ لم أبتعد عن التنظيم الشيوعى. لكن ردى عليه كان بابتسامة أثارت استفزازه. وذهبت لمنزلى وعلمت بعدها أن قراراً صدر بفصلى من العمل وحرمانى من أى حقوق لى، فقد كان المسيو كفورى، صاحب الشركة، يقشعر بدنه عندما يسمع كلمة شيوعى فما بالك وهناك شيوعى يعمل فى مؤسسته فى إدارة مهمة من إداراتها.

كنت أعتقد أن القضية قد انتهت بعد الإفراج عنى، لكنها ظلت متداولة، وقدمت للمحاكمة أمام محكمة جنايات المنصورة عام ١٩٥٥ وكان محامى هو المرحوم أحمد مجاهد والذى فند وقائع القضية وكشف التلفيق مستعيناً بمعاينة النيابة وتقرير الأرصاد الجوية، وبعد المداولة قضت المحكمة ببراءتى من التهمة بعد أن ثبت تلفيق التهمة».